

القراءة المبدئية للجدول تبين لنا ان البرازيل في فترة الثمانينات كانت مستقطبة للاستثمار الدولي المباشر وبشكل نعتبر مقارنة بباقي الدول النامية في تلك الفترة، وذلك راجع أساسا الى ان البرازيل في هذه الفترة كانت منفتحة على الشركات الدولية هذا من جهة، ورأس المال الوارد الى البرازيل في هذه الفترة كان استغلالي أكثر منه استثماري ونتاجي من جهة أخرى وهو لب المشكلة، لان الشركات المستثمرة في البرازيل ورغم تنوعها وفي قطاعات ميكانيكية وكيمياوية والإلكترونية ، الا انها لم تقم باستثمارات حقيقية بل هي في الأساس عمليات تركيب او تجميع للمنتوج النهائي في البرازيل، زيادة على ان هذه الشركات لا تنقل التكنولوجيا ولا تشارك الرأسمال المحلي ولا حتى تشغل اليد العاملة البرازيلية في الوظائف الفنية والقيادية ، هذا ناهيك على ان عمليات التمويل كانت محلية و تحويل الأرباح والدخول تتم بدون قيد او شرط. (06 نقطة)

1. كما ان الجزء الاخر من الشركات حسب الجدول هي تعمل في قطاعات خدمية وتجارية وبالتالي استنزاف أكبر للمدفوعات الدولية والتي هي في الأساس شحيحة في البرازيل بحكم ضعف التصدير من جهة واستنفادها من طرف الواردات في المواد الأساسية من جهة أخرى. (07 نقطة)

2. عكس فترة نجاح البرازيل في عملية التنمية من خلال الاستفادة من مشاركة الاستثمار الدولي في بداية الالفية، وذلك لما اعتمد لولا **داسيلفا** رئيس البرازيل ومنقدها على استراتيجية مغايرة للاستعانة بالاستثمار الدول، تعتمد على ان الاستثمار الدولي مسير لمشروع التنمية في البرازيل، وان الاستثمار الدولي هو مكمل للقدرات الوطنية وليس بديل له، وان الاستثمار الدولي ليس مسموح له التملك في كل القطاعات بل توجد بعض القطاعات الاستراتيجية محرما عن الرأسمال الدولي، كما ان القطاعات الأساسية يجب وان يكون الاستثمار فيها يحل محل الواردات، والتي تعتبر غير ضرورية وصعبة على متوسط الدخل البرازيلي تكون موجهة للتصدير، كما ان عمليات تحويل الأرباح ليست في المتناول كما السابق وان الجزء المعبر من الأرباح موجه لإعادة الاستثمار، زيادة على ضرورة توطين التكنولوجيا وتدريب وتكوين العمالة المحلية وتمكينها من المناصب الاستراتيجية وتحكمها في التكنولوجيات الحديثة. (07 نقطة)